S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/47
20 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ١٠٦٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي نفس القرار، طلب الى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم في حدود فترة ثلاثة أشهر تقريرا بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا، بما في ذلك عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وامتثالا لهذا الطلب، قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/843). وهذا التقرير يتضمن استيفاء للحالة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ويشمل توصيات بشأن عملية صنع السلام ودور الأمم المتحدة عقب انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - إن القضايا الأساسية في عملية السلام الجورجية/الأبخازية، من قبيل مركز أبخازيا السياسي في المستقبل وعودة اللاجئين والأشخاص النازحين، ما زالت دون حل. ومع هذا، فني المناقشات التي دارت مع المبعوث الخاص للأمين العام، السفير إدوارد برونر، ونائبه المقيم، السيد ليفيو بوتا، ومع ممثلي الاتحاد الروسي، بوصفه وسيطا، أكد كلا الجانبين من جديد مؤخرا أنهما يرغبان في تحقيق حل سياسي. وكان ثمة تشديد أيضا على استصواب الأخذ بحل سياسي في الاتصالات المباشرة المطردة التواتر بين الطرفين.

٣ - وأثناء زيارة المبعوث الخاص للمنطقة في الفترة من ٨ الى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قام بمناقشة كيفية الخروج من الأزمة السياسية مع رئيس جورجيا، السيد إدوارد شيفرنادزه، والزعيم الأبخازي فلاديسلاف آردزينبا، ومع السفير غنادي اليتشف، المبعوث الخاص للنائب الأول لوزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد بوريس باستوفوف. وفي الوقت الذي أيّد فيه الجانب الجورجي تغيير قالب المفاوضات، قال الجانب الأبخازي إنه يفضل الإبقاء على النهج الحالي. وذكر السفير اليتشف أن إمكانية القالب الحالي لم تستنفد بعد بشكل كامل.

200197 200197 97-00845

٤ - وقد خيَّم على محادثات المبعوث الخاص في المنطقة ما أعلنه السيد آردزينبا من أنه ستجرى "انتخابات برلمانية" في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وعند مناقشة هذه المسألة مع المبعوث الخاص، أوضح السيد آردزينبا أن ولاية "البرلمان" الحالي، ومدتها خمس سنوات، قد انتهت. وقد أجريت هذه "الانتخابات البرلمانية" في موعدها المقرر، وأعقبتها جولة ثانية في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وذلك على الرغم من مطالبات المجتمع الدولي العديدة بعدم إجرائها الى حين إبرام اتفاق بشأن المركز السياسي لأبخازيا يتضمن احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وكان ثمة رأي آخر يعارض إجراء هذه الانتخابات ويقول بأنه ليس ثمة ما يضمن مشاركة كافة اللاجئين والأشخاص النازحين بطريقة منظمة وبشكل كامل.

٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت حكومة جورجيا استفتاء عاما فيما بين اللاجئين والأشخاص النازحين من أبخازيا، جورجيا، بشأن ما إذا كانوا يؤيدون إجراء "انتخابات برلمانية" هناك قبل استعادة جورجيا لسلامتها الإقليمية ورجوع اللاجئين والأشخاص النازحين. وأعلنت حكومة جورجيا أن أغلبية ساحقة من المشاركين في هذا الاستفتاء قد ردت بالنفي.

٦ - وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر، قام سفراء مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، وهي مجموعة تتضمن الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بمقابلة الرئيس شيفرنادزه لتقديم مبادرة تتضمن، من بين جملة أمور، إعراب هذه المجموعة عن قلقها بشأن ما حدث من تدهور خطير فيما يتصل بمسألة أبخازيا وعدم إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بقضايا النزاع الأساسية. وذكر السفراء أن أفضل استراتيجية لبلوغ تسوية طويلة الأجل تتمثل في استئناف الحوار بين الطرفين على جميع المستويات. ورد الرئيس شيفرنادزه بأن عملية السلام ينبغي لها أن تدخل مرحلة جديدة، وأن الجانب الجورجي مستعد للمساهمة في هذا.

٧ - وكان ثمة مبادرة مماثلة، تتضمن مطالبة الجانب الأبخازي باتخاذ موقف أكثر مرونة في المفاوضات، وقد عرضت هذه المبادرة على السيد آردزينبا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من قبل المبعوث الخاص للأمين العام، بالنيابة عن سفراء مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، حيث أن السيد آردزينبا لم يكن مستعدا لمقابلتهم في ذلك الوقت. ومع هذا، فقد جرى، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عند افتتاح المكتب المعني بحقوق الإنسان في سوخومي، تبادل طويل لوجهات النظر بين ممثلي مجموعة الأصدقاء والسيد آردزينبا وسائر المسؤولين الأبخاز بشأن النزاع الجورجي/الأبخازي وكيفية إعطاء زخم جديد لعملية السلام.

٨ - وقد عُقد عدد من الاجتماعات الثنائية بين الجانبين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وزار "وزير الخارجية" الأبخازي، السيد كونستانتين أوزغان، تبليسي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقابل الرئيس شيفرنادزه. وذكرت التقارير أن الجانبين قد اتفقا، في جملة أمور، على مواصلة الاتصالات الثنائية سواء على الصعيد العملي أم على الأصعدة الأرفع مستوى.

٩ - ودارت محادثات ثنائية أخرى بموسكو في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر بين الممثل الخاص لرئيس جورجيا في عملية السلام، السفير فازا لوردكيباندزه، والسيد أوزغان. وقد حضر هذه المحادثات أيضا النائب الأول لوزير خارجية روسيا، السيد باستوخوف، الذي قام بدور الوسيط في هذا الاجتماع. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء الاجتماع، التقى السفير لوردكيباندزه لمدة يومين مع السيد أوزغان في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر في غالي، بالمنطقة الأمنية، وذلك لمناقشة استئناف عودة اللاجئين والأشخاص النازحين بشكل منظم، وخاصة إلى منطقة غالي. وقد حضر أيضا هذا الاجتماع، الذي رأسه السفير اليتشف من الاتحاد الروسي، ممثلو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاقات محددة، فإن الجو الذي ساد الاجتماع كان جوا بنّاء، وقد اتفقت جميع الأطراف على مواصلة المفاوضات في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٠ - واجتمع وزير خارجية جورجيا، السيد ايركالي ميناغاريشفلي، مع السيد أردزينبا والسيد أوزغان في غاغرا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وعقب المحادثات، صرح كلا الجانبين بأن هذا الاجتماع كان مفيدا، وذلك على الرغم من عدم إتيانه بأي نتائج محددة. وذكرت التقارير أن كلا الجانبين قد ناقشا مسألة الاضطلاع بزيارة من جانب رئيس برلمان كل منهما لسوخومي وتبليسي، مع احتمال عقد اجتماع بين الرئيس شيفرنادزه والسيد آردزينبا، والاضطلاع بتعاون أوثق فيما يتصل بقضية محطة أنفوري لتوليد الطاقة.

١١ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد عدد من الاجتماعات بين ممثلي الحكومتين الجورجية والروسية، بما في ذلك اجتماع وزير خارجية جورجيا، السيد ميناغاريشفلي، مع نظيره الروسي، السيد يفغني بريماكوف، في موسكو خلال النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، حيث تضمن جدول أعمالهما، كما أفادت التقارير، قضية تهيئة تسوية سياسية في أبخازيا، جورجيا، وعودة اللاجئين والأشخاص النازحين، وولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقام وفد من برلمان الاتحاد الروسي برئاسة السيد غنادي سيليزنيف، رئيس البرلمان، بزيارة جورجيا في النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٢ - ساعدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية على التخفيف من معاناة البشر في أبخازيا وجورجيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. وواصلت المنظمات الإنسانية التركيز على الاحتياجات الملحة الى أبعد حد وخاصة الأغذية والأدوية والملابس. وعملت أيضا على زيادة وسائل المساعدة القائمة على الاعتماد على الذات بتقديمها جملة أمور منها مدخلات الى المجتمعات المحلية فيما يتعلق بإصلاح المدارس والمستشفيات في الحالات الطارئة وتزويد الأسر بالوسائل اللازمة للحصاد وحفظ الفواكه والخضروات خلال أشهر الشتاء. بيد أن مما يثير القلق المتواصل الاحتياجات

النفسية الاجتماعية للسكان، وخاصة الأطفال والمراهقون، الذين تلقوا بعض الدعم من منظمات غير حكومية محلية إلا أنهم في حاجة إلى مساعدة كبيرة وعاجلة من المجتمع الدولي.

١٣ - لقد ساءت مشكلة الألغام في مقاطعة غالي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، حيث تقتل هذه الألغام أو تشوه المدنيين الأبرياء وتهدد السكان في المقاطعة. ولا تزال الألغام تمنع المنظمات الانسانية من العمل في جميع مناطق المقاطعة خارج مدينة غالي. ويثير هذا قلقا خاصا، إذ أن الأنباء الواردة من المدنيين الذين سافروا إلى القرى تشير إلى أن الحالة الإنسانية خطيرة هناك وينبغي التصدي لها في أقرب وقت ممكن.

١٤ - يبدو أن العودة الطوعية للمشردين إلى مقاطعة غالي تباطأت خلال الشهرين الماضيين. ومن الأرجح أن ذلك يعود إلى زيادة العنف في المنطقة. وفي ضوء المناقشات التي جرت في اجتماع غالي المعقود في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأت المنظمات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التخطيط لحالات الطوارئ بغية تقديم الدعم لعودة اللاجئين والمشردين.

١٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧٧ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قام رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الدولي لحقوق الإنسان، بفتح مكتب الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أبخازيا وهو المكتب الذي أشير اليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/507 و Add.1، الفقرتان ١٧ و ١٨) وذلك بالنيابة عن المفوض السامي لحقوق الانسان، وبالتشاور الوثيق مع السلطات المعنية. وقد حضر حفل الافتتاح ممثلو منظمة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، وممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأعضاء المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الممثلة في جورجيا، علاوة على الزعماء الأبخاز والسلطات المحلية. وقد رحب الرئيس شيفرنادزه، في بيان أدلى به بهذه المناسبة، بافتتاح المكتب. وأولويات المكتب المباشرة هي رصد حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى اللغة الأبخازية. والمفاوضات جارية حاليا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إعداد مذكرة تفاهم تبيّن طرائق التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بأعمال المكتب.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا العمل في أجزاء من المناطق الأمنية والمناطق المحدودة السلاح وفي وادي كودوري (انظر الخريطة المرفقة). ولا يزال خطر الألغام يحد من قدرة البعثة على تسيير دوريات متنقلة في المناطق الأمنية والمناطق المحدودة السلاح من قطاع غالي، إلا أن الدوريات لا تزال تسير على طول الطريق الرئيسي - M-27 - علاوة على مدينة غالي. ولم يتغير انتشار البعثة منذ التقرير السابق للأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/1996/843). ويبلغ عدد المراقبين العسكريين في منطقة البعثة في الوقت الحاضر ١٢٥ مراقبا (انظر المرفق). وتحسبا لوصول

أفراد الدعم الهندسي الذين سيضطلعون بمهمة الكشف عن الألغام وإزالتها (S/1996/843، الفقرة ٣١)، يزمع تخفيض هذا العدد تدريجيا إلى ١١٦ فردا خلال الأشهر الستة المقبلة ، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

١٧ - كما ذكر في التقرير السابق للأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ١٧)، عملت البعثة بدأب من أجل التعويض عن النقص في المعلومات الناجم عن إغلاق قواعد الأفرقة في المنطقة الأمنية في قطاع غالي. ويواصل المراقبون في قطاع المنطقة الأمنية في زغديدي رصد الأنشطة التي تجرى جنوب نهر انغوري وفي الجيبين الواقعين شماله الخاضعين لسيطرة جورجيا. علاوة على ذلك، قام رئيس المراقبين العسكريين بتوسيع المنطقة التي تغطيها الدوريات الراجلة في قطاع غالي بحيث تشمل المناطق الواقعة على ضفتي نهر انغوري وفي المنطقة المجاورة للطريق M-27 التي يستقر فيها المشردون بوجه عام. وفي هذه المجتمعات، كما في المناطق الأخرى التي تسير البعثة دورياتها فيها، تجتمع البعثة بصفة منتظمة مع رؤساء بلديات القرى وغيرهم لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين السكان.

١٨ - وبعد إجراء استعراض شامل للحالة، قررت البعثة مرة أخرى، كما فعلت في الشتاء الماضي، إغلاق قاعدة فريق وادي كودوري في أدجارا بصورة مؤقتة اعتبارا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن الدوريات تقوم، حسبما تسمح به حالة الطرق والطقس، بزيارة نقاط التفتيش التابعة لقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة ونقاط التفتيش التابعة للجيش الأبخازي. وستفتح القاعدة من جديد في الربيع.

١٩ - ويواصل كبير المراقبين العسكريين رئاسة الاجتماعات الأسبوعية للشرطة (S/1996/507 و Add.1، الفقرة ٢٣)، التي تمثل منتدى يبحث فيه رئيس مليشيات غالي ورئيس شرطة زغديدي المسائل الأمنية ويتبادلان المعلومات. وعلى الرغم من أن توسيع نطاق هذا الاجتماع ليشمل ممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والدوائر الأمنية من كلا الجانبين (S/1996/843، الفقرة ١٩) أدى إلى زيادة فعاليته لفترة ما، فإن غياب ممثلي مليشيات الأبخاز والدوائر الأمنية أجبر كبير المراقبين العسكريين على تعليق الاجتماع إلى أن يستأنف الجانب الأبخازي مشاركته. وفي غضون ذلك، يجتمع كبير المراقبين العسكريين بانتظام مع دائرتي الشرطة والأمن من كلا الجانبين بصورة منفصلة. أما الاجتماعات الرباعية الأسبوعية التي يرأسها قائد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ويحضرها كبير المراقبين العسكريين علاوة على الممثلين المحليين للحكومتين الجورجية والأبخازية ودوائرهما الأمنية، فهي متواصلة لتمكين الجانبين من مناقشة المسائل الأمنية والإنسانية.

٢٠ - وتواصل البعثة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة على كلا جانبي نهر إنغوري. وواصلت الأفرقة الطبية التابعة للبعثة، على مستوى القطاعات، إلى جانب مهمتها الأساسية، تقديم الإسعافات الأولية لأفراد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وللسكان المحليين وهي تساعد، في أحيان كثيرة، في عمليات الإجلاء الطبي.

خامسا - الحالة في الميدان

ألف - لمحة عامة

٢١ - ظلت الحالة مضطربة في منطقة غالي الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وزاد العنف بصورة واضحة بين يوم الذكرى السنوية لسقوط سوخومي في أواخر أيلول/سبتمبر ونهاية "الانتخابات البرلمانية" الأبخازية. وفي الأسابيع الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير حدثت زيادة ملحوظة في أعمال العنف التي شملت بوجه خاص زرع الألغام بصورة عشوائية. وقد كان ضحايا انفجار هذه الألغام مدنيون على وجه الحصر وفي معظم الحالات من السكان الجورجيين. وتشير الطريقة التي نفذت فيها أعمال العنف هذه إلى أن الجماعات التي ارتكبتها مسلحة تسليحا جيدا، وكبيرة، وعلى معرفة جيدة بالمنطقة، وأنها تنوي على ما يبدو تقويض استقرار المنطقة. وكانت الحالة في قطاع زغديدي متوترة أيضا في بعض الأوقات ويرجع ذلك في كثير من الحالات إلى الإشاعات والمعلومات المضللة.

٢٢ - وتواصلت عمليات زرع الألغام والهجمات على قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسلطات الأبخازية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد استغلت قوات رابطة الدول المستقلة، بالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مرة أخرى، الاجتماعات الرباعية للاحتجاج على هذه الأعمال. ونفذت مليشيات الأبخاز عمليات "كسح" في المنطقة الأمنية، إلا أنها لم تقم بعمليات اعتقال كثيرة كما فعلت في مناسبات سابقة. وقامت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بمرافقة المليشيات في العديد من هذه العمليات لرصد تنفيذها. وعلى الرغم من أن العمليات نفذت بطريقة تتسم بضبط النفس وعدم الاستنزاز، فإن الشعور بالعداء لدى السكان الذين تتألف غالبيتهم من الجورجيين إزاء المليشيات قوي بوجه عام، لا سيما في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة الأمنية في غالي.

٢٣ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض بعض مراقبي البعثة العسكريين للتهديد بقوة السلاح، وتعرض آخرون للسرقة وتدمير ممتلكاتهم، لكن لم يصب أحد بأذى. علاوة على ذلك، وجه تهديد بتفجير قنبلة في مبنى مقر البعثة في سوخومي أثناء عطلة نهاية الأسبوع التي جرت فيها "الانتخابات البرلمانية". وعلى الرغم من أن البعثة تستخدم حراسا محليين لأمن مقر قطاعها، فإن أداءهم ليس موثوقا على الدوام. ولهذا السبب، قدمت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة دعمها لزيادة ترتيبات الأمن المحلية خلال تلك الفترة وكانت مساعدتها مفيدة بوجه خاص في توفير حماية إضافية لمقري البعثة في سوخومي وغالي.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٤ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، جرى الإبلاغ عن العديد من عمليات القتل والاختطاف والاعتداءات والانفجارات وأعمال النهب. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أردي أحد ضباط الجيش الأبخازي قتيلا

حينما أطلقت عليه النار بالقرب من أحد مواقع المراقبة الأبخازية التي تقع على طول قناة غالي. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقع انفجار في مركز التصويت في اشيغضارا، نجمت عنه أضرار جسيمة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض العديد من مواقع المراقبة التابعة للميليشيا الأبخازية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، فضلا عن أهداف أخرى في مدينة غالي، لهجوم بالقذائف الصاروخية والقنابل. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختُطف جنديان أبخازيان في المنطقة المحدودة السلاح وجرى اقتيادهما إلى الجانب الجورجي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سبقت "الانتخابات البرلمانية" الأبخازية حملة من العنف استمرت أثناء الانتخابات في جميع أنحاء المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي. ووقع الكثير من الاعتداءات والانفجارات في مراكز التصويت الأبخازية أو بالقرب منها. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وقع فريق تفتيش تابع للجيش الأبخازي في كمين بالقرب من قناة غالي. وأدت هذه الحادثة إلى مقتل ثلاثة من الضباط وكذلك إلى مقتل أحد المدنيين كان في منطقة تبادل إطلاق النيران. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وفيما يمكن أن يكون ردا انتقاميا على هذه الحادثة، قُتل ثلاثة أفراد جورجيين من أسرة واحدة وجُرح آخر بالقرب من المكان الذي وقعت فيه حادثة ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تعرض مركز مراقبة أبخازي لهجوم من عدة أفراد مسلحين بالصواريخ والأسلحة الصغيرة، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قُتل رجل أعمال أبخازي في كمين على طريق M-27 جنوب مدينة غالي. وبالإضافة إلى هذه الحوادث، قُتل أربعة من الجنود وأفراد الميليشيا الأبخازيين وجُرح آخران في عمليات إطلاق نار عشوائية أو مشادات بين السكارى.

٢٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تشترك البعثة في أي تبادل للرهائن أو رفات الأشخاص الذين قُتلوا أثناء الحرب. بيد أن البعثة قامت بتوفير الاتصالات والنقل حينما أجرى الزعماء المحليون من زغديدي وغالي مفاوضات مباشرة بشأن تبادل الجثث في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدأت لجنتا الأشخاص المفقودين لدى كلا الجانبين إجراء مناقشات بشأن استعادة قرابة ١٠٠ من جثث الجنود الجورجيين الذين قُتلوا في حادث تحطُّم طائرة أثناء الحرب، ولكن المفاوضات عُلّقت ريثما يتم الإفراج عن اثنين من الجنود الأبخاز اختُطفا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - وواصل الجانبان انتهاك اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وفيما بين ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغت البعثة عن حدوث ٨ من هذه الانتهاكات قام بها الجانب الأبخازي و ١٧٢ قام بها الجانب الجورجي. وقد ارتكب أغلبية هذه الانتهاكات، التي جرى تقديم احتجاجات بشأنها في حينه، من قِبل جنود غير مسلحين في غير أوقات العمل قاموا بدخول المنطقة الأمنية لأغراض خاصة. بيد أنه كان هناك العديد من الانتهاكات الأكثر خطورة. وقد وقع ثلاثة منها في قطاع زغديدي في وقت ساده التوتر الشديد وانتشار الشائعات حول خطط مزعومة لجورجيا بإرسال قوات إلى قطاع غالي لمنع إجراء الانتخابات. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتُشف وجود قافلة من القوات الداخلية الجورجية في المنطقة المحدودة السلاح، وهي مكونة من ١٧ مركبة، بما في ذلك ٤ مركبات مصفحة، ذكر أنها تقوم بمناورة تدريبية. وفي اليوم نفسه، كُشف النقاب عن مجموعة شبه عسكرية مؤلفة من نحو ٥٠ فردا في المنطقة المحدودة السلاح، وكثير منهم من المشردين داخليا ممن لهم صلات بجماعات متمردة معروفة. وفي

البداية لم يُسمح للبعثة بدخول المنطقة للتحقيق. بيد أنه في أعقاب العديد من الاحتجاجات، سُمح للبعثة في نهاية الأمر بزيارة الوحدة. وأبلغت دائرة الأمن الجورجية البعثة بأن الوحدة شُكلت لمراقبة العناصر الإجرامية التي كانت قد ارتكبت جرائم في أبخازيا وشملها العفو العام، وتعيش الآن في منطقة زغديدي. وعُرض على هذه العناصر الخيار بين الانضمام إلى الوحدة أو الطرد. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، شوهدت وحدة مدفعية جورجية في المنطقة المحدودة السلاح، ولم يُسمح كذلك لمراقبي البعثة العسكريين بالتحقيق. ونتيجة للاحتجاجات المستمرة تمكنت البعثة في نهاية الأمر من دخول المعسكر حيث لم يتم العثور على أي أسلحة للمدفعية. وبالإضافة للانتهاكات المذكورة أعلاه، دخلت عدة مركبات مصفحة تابعة للشرطة الجورجية المنطقة المحدودة السلاح في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وذكر أنها تقوم بمناورة تدريبية.

جيم - وادي كودوري

٢٧ - ظلت الحالة في وادي كودوري هادئة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى استمرار وجود وحدة الشرطة الجورجية التي جرى نشرها في المنطقة في ٦ تموز/يوليه (S/1996/843، الفقرة ٢٨). وتواصل البعثة الإبلاغ عن انخفاض مستوى الجريمة في الوادي وتزايد الشعور بالأمن لدى السكان الأصليين السفانيين. وتجري البعثة، بين حين وآخر، لقاءات مع الممثلين السفانيين في الوادي. والعلاقة ممتازة بين البعثة وبين السكان المحليين.

دال - مشكلة الألغام

٢٨ - لا تزال الألغام تشكل واحدة من أخطر المشاكل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي. وفي واقع الأمر، فقد ازدادت المشكلة سوءا نتيجة لاستخدام أنواع جديدة من الألغام ذات أساليب مختلفة للتفجير.

٢٩ - وكانت حادثة ٢٧ أيلول/سبتمبر (S/1996/843، الفقرة ٢٤) هي أول مرة يوضع فيها لغم بصورة مباشرة على الطريق M-27، وهي طريق حيوي بالنسبة لعمليات البعثة. وكانت أيضا المرة الأولى التي تستخدم فيها ألغام اتجاهية (أفقية الانفجار) مضادة للأفراد. ومنذ ذلك الحين، سجلت البعثة عددا آخر من الحالات التي تبرهن على وجود هذه الألغام على نطاق واسع وعلى ما تمثله من خطر. وفي تلك الحالات، استُخدمت ثلاثة أنواع مختلفة من وسائل تفجير الألغام، من بينها، وهو الأكثر خطورة، الأشعة دون الحمراء. واستُخدمت أيضا أنواع أخرى من الألغام المضادة للأفراد، وإن لم يكن ذلك على نطاق كبير، لكنها ما تزال تشكل تهديدا خطيرا. ومن ثم، ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل أحد المدنيين حينما وطأ لغما على ضفة نهر إنغوري. واستمر أيضا استخدام الألغام المضادة للدبابات بصورة متكررة. ويُستخدم بعضها، الذي يكون مزودا بأجهزة توقيت، كمتفجرات لأغراض الإزالة؛ كما يتم بث البعض الآخر لإحداث أثر نفسي، ويتم اكتشافها وإبطال مفعولها بسهولة؛ ومع ذلك فإن بعض هذه الألغام يتم بثها بصورة غير ظاهرة

وبطريقة عشوائية. وقد استُخدمت أربعة من هذه الألغام مؤخرا في حوادث تعرضت لها مركبة مصفحة تابعة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وثلاث مركبات مدنية جورجية مما أدى إلى قتل ستة مدنيين وإصابة تسعة أشخاص بجروح، بما في ذلك أحد جنود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، انفجر لغم مضاد للدبابات في حافلة مدنية مما أدى إلى قتل أحد المدنيين.

٣٠ - وفي ضوء هذه الحالة، سيستمر العمل بالقيود الحالية المفروضة على قيام المركبات بأعمال الدوريات في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في غالي، وستظل باقية إلى أن تحصل البعثة على الدعم السوقي المطلوب. وفي الوقت نفسه، اتُخذت إجراءات احتياطية إضافية على طريق M-27، بما في ذلك قيام أفراد البعثة والزائرين بارتداء الملابس الواقية، وتنظيم القوافل التي تكون مصحوبة على الأقل بمركبتين من مركبات البعثة وعند الضرورة بحراسة مدرعة من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٣١ - ويذكر أعضاء المجلس أنه بغية تحسين الأمن على طول الطريق M-27، فإن البعثة بدأت في إعادة رصف أجزاء هذا الطريق التي رئي أنها معرضة بصفة خاصة لخطر بث الألغام (انظر S/1996/843، الفقرة ٣٠). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة مؤخرا مسحا شاملا للطرق الرئيسية المؤدية إلى قواعد الأفرقة السابقة في قطاع غالي، والتي سيتم أيضا إعادة رصفها بمساعدة الأموال التي وفرتها بسخاء جمهورية كوريا وألمانيا. وأصدر كبير المراقبين العسكريين توجيهاته بأن تبدأ عمليات إعادة رصف هذه الطرق على الفور، ولكن تأخر تنفيذ هذا المشروع لعدم توفر الاسفلت ولسوء الأحوال الجوية.

٣٢ - وقد قام الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بإبلاغ المجلس بأن عددا من المركبات المحصنة ضد الألغام كانت في طريقها إلى منطقة البعثة، ومن المرجح وصولها في غضون بضعة أسابيع (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). بيد أنه للأسف، ونتيجة للصعوبات المالية وغير المالية مع شركة الشحن ومالكي السفينة الناقلة، فقد وقعت السفينة الناقلة للمركبات في نزاع قانوني، مما أدى الى حدوث تأخير كبير في وزع المعدات المشار إليها. وقد حسمت القضايا القانونية الآن ومن المتوقع ان تصل المركبات الى منطقة البعثة قريبا.

٣٣ - ولا تزال الأمانة العامة في انتظار رد من إحدى الحكومات، التي من المعروف أن لديها معدات مناسبة، بشأن توفير مركبات لكشف الالغام وأفراد للدعم (المرجع نفسه). وفي غضون ذلك، تم وضع مفهوم للعمليات يجمع بين الدوريات الراجلة والثابتة التي تعززها المراقبة بالطائرات العمودية. وسيكون من شأن الدعم بالطائرات العمودية أن يحسن فعالية تشغيل البعثة بأن يتيح لها إجراء دوريات في مناطق خارج نطاق ما هو متاح لها الآن وبما يغطي كامل المنطقة الأمنية. وبالاضافة الى ذلك، فإن هذا الدعم سيمكن البعثة من القيام بدوريات في أجزاء من المنطقة المحدودة السلاح، فضلا عن توفير الدعم الطبي الاحتياطي للمراقبين. وينبغي ملاحظة أن البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لهما

بالفعل نظام دعم يتيح تنبيه القوة في حالة تعرض إحدى الدوريات الراجلة العاملة في المنطقة الأمنية للخطر. وفي تقدير كبير المراقبين العسكريين، فإن المساندة الجوية ستيسر عملية إعادة فتح قواعد الأفرقة في المنطقة الأمنية بقطاع غالي، وستتيح إمكانية القيام بالدوريات الراجلة في ظل ظروف أمنية مقبولة في مناطق لا يتيسر فيها القيام بهذه الدوريات دون هذه المساندة.

٣٤ - وفي المبادرات الأخيرة التي قدمها ممثلو فريق "أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا" في تبليسي الى الرئيس شيفرنادزه والسيد آردزينبا (انظر الفقرة ٦ اعلاه)، أعرب هؤلاء الممثلون عن قلقهم ازاء اشتداد حدة العنف من جانب الجماعات المسلحة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح، مما يشكل خطرا كبيرا ليس فقط بالنسبة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الامم المتحدة في جورجيا، ولكن أيضا بالنسبة للسكان المدنيين. وبالاضافة الى ذلك، ناشدوا الجانبين الامتناع عن أي أعمال من شأنها زيادة تصعيد حدة التوتر والعمل على مواجهة الذين يقومون بزعزعة استقرار الحالة.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٥ - شهد التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تحسنا كبيرا. وقد أثبتت القوة طيلة الأشهر العديدة الماضية استعدادها لدعم البعثة، في حدود مواردها، وأصبحت أكثر حركة في قطاع غالي. وعلى وجه الخصوص، رافقت القوة دوريات بعثة المراقبين على طول الطريق M-27 عندما كانت الحالة شديدة التزعزع، وقامت بدوريات مشتركة بمركبات مدرعة، وتمكنت البعثة بذلك من الدخول مجددا إلى بعض قطاعات المنطقة الأمنية في غالي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت القوة في أثناء "الانتخابات البرلمانية" في أبخازيا مفهوما للعمليات متسما بمزيد من الفعالية، فأسهمت بذلك إسهاما كبيرا في النتيجة السلمية نسبيا التي أسفرت عنها هذه الانتخابات، وكفلت الأمن لمرافق البعثة. واستمر التعاون الوثيق أيضا بين طاقمي الموظفين الطبيين.

٣٦ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قرر مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة توسيع نطاق ولاية القوة وتمديدها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1996/874، المرفق). وفيما بعد، وقع قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة اتفاقا مع السلطات المحلية لأبخازيا يدعو إلى القيام بعملية مشتركة وتنسيق الجهود لمكافحة الجماعات المسلحة في المنطقة. لكن القوة لم تتلق حتى الآن أية تعزيزات لتنفيذ مهامها الجديدة. وقد أفاد كبير المراقبين العسكريين الأمين العام بأن الولاية الموسعة للقوة لا تؤثر في مفهوم العمليات الذي تأخذ به البعثة ولا تتطلب إجراء تغيير في ولايتها.

سابعا - الجوانب المالية

٣٧ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٧/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ للبعثة مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٠٨٩ ١٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وهذا الإذن مرهون بقرار يتخذه مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٣٨ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٧ أدناه، ستكون التكلفة الشهرية للإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ متصورة على الاعتماد الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٠ (أي ما يعادل مبلغ ١٠٠ ٤٢٤ ١ دولار في الشهر). وسيقدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة عن الاحتياجات الإضافية، إن وجدت، للإبقاء على البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٣٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٦,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - واصلت حكومة جورجيا خلال عام ١٩٩٦ تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وأحرز تقدم في تحقيق التثبيت الاقتصادي، وأدى ذلك إلى زيادة المساعدة الاقتصادية والتقنية والمساعدة ذات الاتجاه الإنمائي. وبالتوازي مع ذلك، شهدت المساعدة الطارئة والإنسانية انخفاضا متواصلا. لكن الدعم الإنساني لا يزال ضروريا ولا سيما في مناطق التعمير والإنعاش. وهذه الأنشطة، ولا سيما ما كان منها في مجالي التعليم والصحة، هي أنشطة أساسية لاستكمال جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في البلد، لأنها ستقلل إلى أقصى حد من خطر أن يؤدي التوتر الاجتماعي إلى إخراج عملية الإصلاح الاقتصادي عن خط سيرها. ولا تزال الحكومة تكفل التنسيق المناسب بين أنشطة المانحين والمساعدة المقدمة من مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

٤١ - يقوم منسق الأمم المتحدة المقيم بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومة المشورة بشأن السياسة العامة والمساعدة المالية من أجل بناء القدرات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعا - ملاحظـــات

٤٢ - في آخر تقرير لمجلس الأمن بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1996/843)، أشار الأمين العام إلى أنه سينظر في الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لإعادة تنشيط عملية السلام. وعقد مشاورات لهذه الغاية مع المبعوث الخاص ونائبه في نيويورك في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤٣ - وبدأ الطرفان نفسهما في الآونة الأخيرة إعادة تنشيط عملية السلام بعقد اجتماعات ثنائية على المستويات الرفيعة. وهو تطور يدعو إلى التفاؤل، وناشد الأمين العام كلا الجانبين أن يكثفا البحث عن حل سلمي بزيادة التوسع في اتصالاتهما الثنائية. فعلى طرفي النزاع في نهاية المطاف أن يصنعا السلام.

٤٤ - وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة في الوقت الحالي دعم جهود الجانبين للتوصل إلى حلول وسط مقبولة لكليهما تكون الأساس لتسوية شاملة. ومن المعتزم لهذه الغاية، القيام في المستقبل القريب باستهلال اتصالات في المنطقة مع الجانبين بقصد مساعدتهما في محاولتهما الواضحة لتحريك عملية السلام. إن طرائق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي، بصفته الوسيط في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا، تستحق المناقشة المبكرة وسوف تجرى متابعة هذا الأمر مع السلطات الروسية.

٤٥ - يوجد عدد من الإمكانيات لإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في عملية السلام. وتتمثل إحداها في بدء اجتماعات للخبراء على المستوى المحلي بقيادة الأمم المتحدة. ويمكن أن تغطي هذه الاجتماعات مجالات منها الطاقة والنقل والاتصالات. ومن شأن هذه المناقشات أن تساعد الطرفين على إدراك مصلحتهما المشتركة في بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية في جميع أنحاء جورجيا. ومن الإمكانيات الأخرى أن تستأنف المفاوضات بقيادة الأمم المتحدة حول المركز السياسي المقبل لأبخازيا ضمن الوحدة الإقليمية لجورجيا.

٤٦ - كما يتبين من هذا التقرير، لم يطرأ أي تحسن على الأوضاع في قطاع غالي. لا تزال أعمال العنف تُرتكب، ويبدو أن بعضها منظم من قِبَل جماعات مسلحة تعمل انطلاقا من جنوب نهر إنغوري، وأنه خارج عن سيطرة حكومة جورجيا. يضاف إلى ذلك أن ازدياد الحنكة التي أبدتها الجماعات المسلحة المسؤولة عن أعمال العنف الأخيرة أمر يثير القلق. وإذا ما سُمح لهذا الوضع بالاستمرار، فمن المحتم أن يصبح من الأصعب على البعثة أن تسهم في تهيئة الأوضاع المواتية لعودة آمنة ومنظمة للاجئين حين يتحقق أخيرا استئناف تلك العملية. ولا يبدو أن لدى الميليشيا الأبخازية، من جانبها، القدرة على السيطرة على هذه الجماعات، ولم تتمكن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من قمعها حتى الآن، وكانت القوة ذاتها مستهدفة من قِبَل هذه العناصر. لذلك يناشد الأمين العام جميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير فعالة لإنهاء وضع لا يمكن أن يكون له سوى آثار سلبية على عودة السلام إلى المنطقة.

٤٧ - على الرغم من الظروف الصعبة التي يتعين على البعثة العمل فيها، لا يزال وجود البعثة عاملا مساعدا على الاستقرار في المنطقة وهو يوفر دعما مفيدا للعملية السياسية. وتبعا لذلك، فإن الأمين العام، إذ يضع في الاعتبار رغبة المجتمع الدولي في أن يعاد تنشيط العملية السياسية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، يوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر إضافية تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٤٨ - ويود الأمين العام اغتنام هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى حكومة ألمانيا لتبرعها لصندوق التبرعات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، ويناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تقدم تبرعات مماثلة.

٤٩ - وأخيرا، يتعين التوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام، السفير إدوارد برونر، ونائبه رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، السيد ليفيو بوتا، وإلى كبير المراقبين العسكريين، اللواء بر كيلستروم، وإلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الخاضعين لقيادتهم، لما أبدوه من تفان ومثابرة في القيام، في ظروف صعبة ومحفوفة بالخطر أحيانا، بتنفيذ المهام التي أسندها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	١
ألمانيا	١٠
إندونيسيا	٥
أوروغواي	٤
باكستان	٧
بنغلاديش	١٠
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٤
جمهورية كوريا	٥
الدانمرك	٥
السويد	٨
سويسرا	٥
فرنسا	٥
كوبا	٤
مصر	٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية	٩
النمسا	٤
هنغاريا	٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤
اليونان	٤
المجموع	١٢٥[أ]

(أ) قد يختلف عدد المراقبين العسكريين بسبب عمليات التناوب.

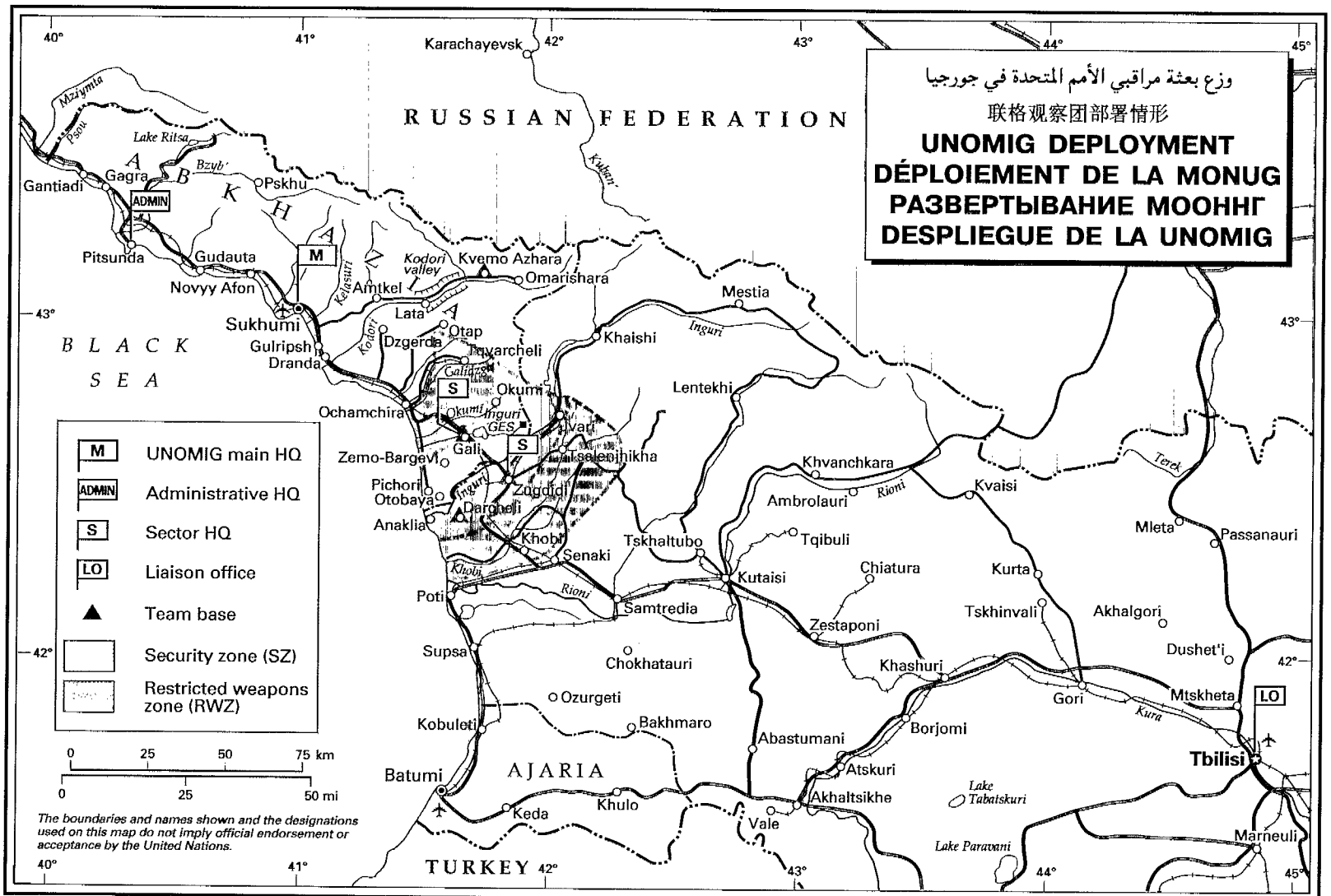

Map No. 3837 Rev. 11 UNITED NATIONS
January 1997

Department of Public Information
Cartographic Section